الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/28/LKA/1

الجمعية العامة

Distr.: General
24 August 2017
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثامنة والعشرون
٦-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦*

سري لانكا

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبّر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

GE.17-14658(A)
1714658

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

معلومات أساسية

١- في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، شهدت سري لانكا عملية انتقال هامة تمثلت في تشكيل حكومة ائتلافية جديدة عقب الانتخابات الرئاسية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، انتُخبت الحكومة الحالية بعد الانتخابات البرلمانية.

٢- ومنذ عام ٢٠١٥، أُتيح حيز ديمقراطي أكبر من خلال سلسلة إصلاحات دستورية وإدارية. والتزمت الحكومة الجديدة التزاماً قوياً بإيجاد حلول للقضايا الوطنية، بما في ذلك التحديات المعقدة المتعلقة بتحقيق السلام والمصالحة بعد انتهاء النزاع المسلح. واعترفت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وغيرها من هيئات الأمم المتحدة، والمفوضية الأوروبية أثناء تقييمها طلب سري لانكا الاستفادة من نظام الأفضليات المعمم والتسهيلات في مجال التجارة، بالتقدم الكبير الذي احرزته الحكومة.

٣- ويهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على التقدم المحرز في تعزيز وحماية حقوق الإنسان منذ الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل المتعلق بسري لانكا عام ٢٠١٢، وعلى تنفيذ التوصيات المقدمة إلى سري لانكا والتعهدات الطوعية التي التزمت بها خلال دورتي الاستعراض الدوري الشامل الأولى والثانية في عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢، على التوالي.

ثانياً- المنهجية والمشاورات

٤- اتُبعت منهجية من شقين في إعداد هذا التقرير: أولاً، تولت الوكالات الحكومية المختصة جمع وتوليف المعلومات؛ وثانياً، جرت مشاورات عامة مع جهات معنية غير حكومية بغية التماس آرائها ومعالجة المسائل ذات الصلة بالمجتمع المدني.

جمع وتوليف البيانات

٥- أولاً، اجتمع فريق عامل وزاري مشترك يتألف من مسؤولين من الوزارات والإدارات الحكومية ذات الصلة وعكف على تجميع المعلومات عن حالة تنفيذ التوصيات المقدمة إلى سري لانكا خلال دورتي الاستعراض الدوري الشامل السابقتين. وحُددت جهة اتصال في شعبة الأمم المتحدة التابعة لوزارة الخارجية لتجميع المعلومات والاتصال بالجهات المعنية.

٦- وثانياً، استعرضت وزارة الخارجية خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ التي استُكملت مؤخراً، بغية التأكد من مدى اشتمالها على التعهدات الطوعية والتوصيات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢. والعملية التي استخدمت لوضع الخطة في عام ٢٠١٦ تضمنت على وجه التحديد الالتزام بإدماج توصيات الاستعراض الدوري الشامل في مختلف الأبواب المواضيعية للخطة.

المشاورات الوطنية

٧- عُقدت مشاورات وطنية على مرحلتين من أجل صياغة هذا التقرير. أولاً، اعتبر أن عملية وضع خطة العمل الوطنية الحالية تشكل المرحلة الأولى من المشاورات، لأن الخطة تضمنت التوصيات المقدمة خلال كل دورة من دورتي الاستعراض الدوري الشامل. وتضمنت عملية وضع خطة العمل الوطنية الحالية إنشاء لجنتي تنسيق تمثلان الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بغية توفير التوجيه العام لعملية الصياغة. وبعد ذلك، تم تعيين مسؤولين حكوميين وفاعلين من المجتمع المدني للالتحاق بلجان الصياغة العشر المكلفة بتحديد الأبواب المواضيعية للتقرير. وأنشئ موقع شبكي رسمي لتلقي التوصيات العامة. وعقدت المزيد من المشاورات العامة التي طُلب فيها من عامة الجمهور والمجتمع المدني تقديم ملاحظات وتوصيات. وأخيراً، جرى تعميم مشروع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان على الوزارات ولجنة حقوق الإنسان في سري لانكا ووكالات الأمم المتحدة والعديد من الخبراء الرفيعي المستوى في مجال حقوق الإنسان، بغرض الحصول على تعليقات قبل عرض التقرير على مجلس الوزراء في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ للموافقة عليه.

٨- واستناداً إلى المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال هذه العملية، جرى إعداد مشروع التقرير الوطني. والتُمست مشورة مفوضية حقوق الإنسان عن طريق كبير مستشاري حقوق الإنسان التابع للمفوضية في سري لانكا، بغية تحديد هيكل التقرير وعرضه. وفي الوقت نفسه، قدمت لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا تقرير الاستعراض الدوري الشامل الموازي الخاص بها، وقد أحاطت حكومة سري لانكا علماً بهذا التقرير لدى إعداد مشروع التقرير الوطني.

٩- ونُشر مشروع التقرير الوطني على الموقع الشبكي لوزارة الخارجية وجرى تعميمه على منظمات المجتمع المدني أثناء المشاورات العامة. كما نُشر مشروع التقرير باللغتين السنهالية والتاميلية بهدف الحصول على تعليقات بناءة من مجموعة متنوعة من الجهات المعنية. ونُشرت إعلانات في الصحف باللغات الإنكليزية والسينهالية والتاميلية من أجل إطلاع الجمهور ومنظمات المجتمع المدني على كيفية الوصول إلى مشروع التقرير وتقديم تعليقات عليه.

١٠- ونُظمت مشاورات مباشرة بشأن مشروع التقرير الوطني في كولومبو وغالي وكاندي وجفنة وكالموناي، تناولت التنوع الطائفي والعرقي للبلد. ورحب جميع المشاركين بهذه المشاورات، لأنها كانت المرة الأولى التي تعاملت فيها الحكومة مع عامة الناس من أجل التماس آرائهم بشأن التقرير الوطني المقدم في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وتمثل ذلك في المشاركة المفتوحة والنشطة في المشاورات من جانب العديد من أفراد عامة الجمهور، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الشعبية، والأوساط الأكاديمية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية، وطلبة الجامعات، والصحفيين، وجماعات السكان الأصليين. وأتيحت للمشاركين فرصة عرض آرائهم بصورة فردية أو في مجموعات.

وضع الصيغة النهائية للتقرير الوطني

١١- بعد تجميع كل المعلومات واكتمال المشاورات، أُعد التقرير الوطني وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان في القرار ٢١/١٦ المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١.

ثالثاً- الإطار القانوني والمؤسسي

ألف- الإطار الدستوري والقانوني

الدستور

التعهد الطوعي الوارد في الفقرة ٩٣ من تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (٢٠٠٨)[١]

١٢- يعتمد دستور سري لانكا النموذج الثنائي. ومن ثمّ، فإن وفاء سري لانكا بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية يكون ميسراً بموجب أحكام الدستور والتشريعات واللوائح المحلية الصادرة بموجب القوانين الرئيسية. والاتفاقيات الدولية التي أصبحت سري لانكا طرفاً فيها تتجسد في شكل عمليات قانونية ودستورية وقضائية في البلد.

١٣- ويشتمل دستور سري لانكا على باب عن الحقوق الأساسية[٢]. وتم توسيع نطاق هذه الحقوق من خلال الاجتهادات القضائية للمحكمة العليا لسري لانكا المخولة صلاحية إقامة العدل على النحو الملائم، بما يشمل التعويض في حالة وقوع انتهاك لهذه الحقوق. وعلى سبيل المثال، فإن الحق في الحياة غير مدرج صراحة في الباب الخاص بالحقوق الأساسية في الدستور، لكن المحكمة العليا لسري لانكا أقرت، في قضية *سيريواني سيلفا ضد إيدامالغودا* [٢٠٠٣][٣]، بأن الحق في الحياة يرد ضمناً في الدستور.

١٤- ويجري النظر حالياً في شرعة حقوق جديدة كجزء من الإصلاحات الدستورية. وهناك لجنة فرعية برلمانية معنية بالحقوق الأساسية قدمت بالفعل تقريرها النهائي. واشتمل التقرير صراحة على الحق في الحياة وفي الخصوصية، ووسع نطاق الحق في عدم التمييز من خلال إدراج أسباب إضافية من قبيل الإعاقة والهوية الجنسانية والميل الجنسي.

القانون المتعلق باتفاقية مناهضة التعذيب والقانون المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

١٥- القانون المتعلق باتفاقية مناهضة التعذيب[٤] يشمل إدراج هذه الاتفاقية في القانون المحلي[٥]. ويشتمل القانون المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[٦] على أحكام محددة لم ترد صراحة أو ضمناً في الدستور[٧].

١٦- والمحكمة العليا لسري لانكا لديها صلاحية التحقيق في انتهاكات الحقوق الأساسية من خلال الإجراءات التنفيذية أو الإدارية للدولة. ويجوز لأي طرف متضرر أو ممثله القانوني أن يقدم التماساً إلى المحكمة العليا في غضون شهر واحد من وقوع انتهاك فعلي أو وشيك لواحد من الحقوق الأساسية. وعلاوة على ذلك، فإن قرارات المحكمة العليا وسّعت نطاق حق *المثول*

أمام المحكمة في المسائل المتعلقة بالحقوق الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، تخول المحكمة العليا لسري لانكا صلاحية النظر في الجرائم التي تقع تحت طائلة القانون المتعلق بمناهضة التعذيب والقانون المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

قانون مساعدة ضحايا الجريمة والشهود وحمايتهم

التوصيات الواردة في الفقرة ١٢٨ من تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل – (٢٠١٢)[٨] – ٢٥؛ والتعهد الطوعي الوارد في الفقرة ٩٠(٢٠٠٨)

١٧- في آذار/مارس ٢٠١٥، اعتمدت سري لانكا قانون مساعدة ضحايا الجريمة والشهود وحمايتهم لعام ٢٠١٥[٩]. ويتضمن القانون حقوق واستحقاقات ضحايا الجرائم والشهود، وحماية وتعزيز هذه الحقوق والاستحقاقات. وعلاوة على ذلك، ينص القانون على دفع تعويض لضحايا الجريمة، وإنشاء صندوق خاص لهذا الغرض[١٠]. وينص أيضاً على إنشاء هيئة وطنية[١١]، ودائرة خاصة في الشرطة السريلانكية[١٢]. وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، دشّن الرئيس مايثريبالا سيريسينا هذه الهيئة. وفي عام ٢٠١٦، رصدت وزارة العدل ٢ مليون روبية لإنجاز الأعمال الأولية المتعلقة بإنشاء الهيئة، وسيزاد هذا المبلغ في عام ٢٠١٧ لتيسير انطلاق عملها. وفي الوقت نفسه، وضع مجلس إدارة الهيئة برنامج عملها، وبدأ المفتش العام للشرطة اتخاذ الإجراءات الرامية إلى إنشاء الشعبة الخاصة.

التشريعات المحلية التمكينية الجديدة

١٨- صدقت سري لانكا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٦، ووقعت على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وتم على إثر ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لوضع تشريع شامل يدمج أحكام الاتفاقيتين في القانون المحلي[١٣].

باء- الآليات المنشأة لأغراض التنفيذ

لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا

التوصيات الواردة في الفقرة ١٢٧(٢٠١٢) – ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، و٤٠، وفي الفقرة ١٢٨(٢٠١٢) – ١٤ و٢٨؛ والتعهد الطوعي الوارد في الفقرة ٨٩(٢٠٠٨)

١٩- عُزز استقلال لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا عقب التعديل التاسع عشر للدستور في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥. ويؤدي هذا التعديل الدستوري إلى الحد من السلطة التقديرية التي كان يتمتع بها الرئيس فيما يخص تعيين أعضاء السلطات القانونية، بما في ذلك أعضاء لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا. وتتم التعيينات في الوقت الراهن بناءً على توصية من المجلس الدستوري. وعُيّن الدكتور ديبيكا أوداغاما، وهو من المشهود لهم بالدفاع عن حقوق الإنسان، رئيساً جديداً للجنة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ومنذ تعيين المفوضين الجدد، أصبح للجنة دور مهم في تقديم تعليقات بناءة بشأن الوثائق السياساتية الرئيسية من قبيل خطة العمل الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. كما قدمت اللجنة تقارير موازية إلى هيئات المعاهدات الدولية، بما فيها

لجنة مناهضة التعذيب، وأصدرت توجيهات رئيسية في مجال حقوق الإنسان، مثل التوجيهات المتعلقة بالمعايير والإجراءات التي يتعين اتباعها عند إلقاء القبض على مشتبه بهم واحتجازهم بموجب قانون منع الإرهاب[١٤]، وقدمت توصيات، بصفتها الاستشارية، بشأن قضايا رئيسية تتعلق بحقوق الإنسان، وقد أحاطت الحكومة علماً بتلك التوصيات.

٢٠- وتخول لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا صلاحية النظر في الشكاوى المتعلقة بانتهاك الحقوق الأساسية أو الانتهاكات الوشيكة الوقوع لهذه الحقوق، وتسعى إلى إيجاد حلول من خلال التوفيق أو الوساطة. ولديها أيضاً صلاحية التحقيق في انتهاك الحقوق الأساسية ورصد رفاه الأشخاص المحتجزين. وتتمتع بصلاحية إسداء المشورة للحكومة ومساعدتها على صياغة التشريعات والسياسات وتقديم توصيات لكفالة توافق القوانين الوطنية والممارسات الإدارية مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وزارة شؤون المرأة والطفل

٢١- وزارة شؤون المرأة وشؤون الطفل هي الهيئة العليا المسؤولة عن التنفيذ العام للسياسات والقوانين والالتزامات الناشئة بموجب الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة والطفل[١٥]. وعلاوة على ذلك، يضطلع الموظفون المعنيون بنهوض المرأة، ومكاتب الشرطة المعنية بمساعدة المرأة والطفل، والوحدات المخصصة للطفل والمرأة على مستوى أمانات المقاطعات بوظائف هامة فيما يتعلق بتمكين المرأة وحماية وتعزيز حقوقها.

٢٢- والإدارات والمؤسسات القانونية التابعة لوزارة شؤون المرأة والطفل المكلفة بحماية الأطفال تشمل الهيئة الوطنية لحماية الطفل، وإدارة المراقبة وخدمات رعاية الطفل. وعلاوة على ذلك، فإن المسائل المحددة المتعلقة برعاية الطفل وحمايته تضطلع بها مجموعة وزارات مختصة، بما فيها وزارة التمكين والرعاية الاجتماعية ووزارة العدل ووزارة التعليم ووزارة الصحة[١٦]. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تسع إدارات مكلفة بالمراقبة وخدمات رعاية الطفل في التسع مقاطعات التي يترأس كل واحدة منها مفوّض مقاطعة. وتتلقى الإدارات على مستوى المقاطعات تمويلها السنوي من الخزانة عن طريق المجلس الخاص بكل مقاطعة. وعلى مستوى الدوائر والقرى، هناك لجان معنية بنماء الطفل تتولى رصد جميع الجوانب المتصلة بالنهوض بحقوق الطفل. وتضم هذه اللجان مسؤولين حكوميين من مختلف القطاعات، وممثلين من منظمات المجتمع المدني وزعماء دينيين.

لجنة اللغات الرسمية

٢٣- أنشئت لجنة اللغات الرسمية في عام ١٩٩١ ومُنحت مجموعة صلاحيات لتكفل تنفيذ أحكام الدستور المتعلقة باللغة. وهي مكلفة بتقديم توصيات بشأن السياسات اللغوية، والتشجيع على استخدام اللغات الرسمية واحترامها، وإجراء التحقيقات استجابة لأي شكوى بشأن انتهاك القوانين المتعلقة باللغة.

مراقبة المنظمات غير الحكومية

التوصيات الواردة في الفقرة ١٢٨(٢٠١٢) - ٨٥

٢٤- أمانة المنظمات غير الحكومية، وهي الوكالة الحكومية المسؤولة عن تنظيم المنظمات غير الحكومية في سري لانكا، أسندت إلى وزارة التعايش والحوار واللغات الرسمية، وقد سُحبت بالتالي من وزارة الدفاع لكفالة اسناد مهمة المراقبة إلى سلطة مدنية.

جيم- خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان

التوصيات الواردة في الفقرة ١٢٧(٢٠١٢) - ٥ و٦ و٧ و١٠ و١١ و١٢ و١٣، ١٤ و١٥ و١٦ و١٧ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢٤ و٢٩ و٤١؛ والتعهد الطوعي الوارد في الفقرة ٤-٢(٢٠١٣)[١٧]

٢٥- اعتمد مجلس الوزراء خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان للفترة ٢٠١١-٢٠١٦ في أيار/مايو ٢٠١١ عقب صياغتها وتقديمها من قِبل وزارة حقوق الإنسان وإدارة الكوارث سابقاً. ثم أُنشئت لجنة فرعية تابعة لمجلس الوزراء لرصد تنفيذ الخطة. بيد أن الحكومة السابقة واجهت تحديات كبيرة في تنفيذ الخطة، ما أدى إلى إعاقة التدابير الرامية إلى نشرها وتنفيذها.

٢٦- وعقب تغيير الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، حُددت نقاط العمل التالية ودُمجت في خطة الإصلاح الحالية:

(أ) إعادة النظر في قانون منع الإرهاب لعام ١٩٧٩، بغية الامتثال للمعايير الدولية؛

(ب) تعديل قانون الإجراءات الجنائية لضمان إخطار أفراد الأسرة بالاعتقال، وتمكين القضاة من زيارة أماكن الاحتجاز، وإتاحة الوصول الفوري إلى المحامين؛

(ج) تجريم الاختفاء القسري؛

(د) سن قانون بشأن حماية الشهود والضحايا وتنفيذه على أكمل وجه؛

(هـ) اعتماد تشريعات بشأن الحق في الحصول على المعلومات؛

(و) إدخال إصلاحات لمعالجة حالات التأخير في إقامة العدل؛

(ز) استعراض وتنفيذ سياسة مكافحة التحرش الجنسي في مؤسسات القطاع الحكومي.

٢٧- والدروس الهامة المستفادة من عملية تنفيذ خطة العمل السابقة قد أدمجت في تطوير ونشر وتنفيذ خطة العمل الوطنية الحالية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

٢٨- وقدمت خطة العمل الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ إلى مجلس الوزراء في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وهي قيد الترجمة إلى اللغتين السنهالية والتاميلية. وتتضمن الخطة إجراءات مهمة وقابلة للقياس وعملية فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في عشرة مجالات مواضيعية[١٨]. وستنفذ الخطة عن طريق لجنة مشتركة بين الوزارات.

دال- التثقيف في مجال حقوق الإنسان

التوصيات الواردة في الفقرة ١٢٧(٢٠١٢) - ٣٥ و٨٠ و٨١ و٨٦ و٨٧؛ والتعهدات الطوعية الواردة في الفقرات ٩١ و٩٢ و١١٢(٢٠٠٨)

٢٩- أدرجت وزارة التعليم مادة 'حقوق الإنسان' في منهج المرحلة الثانوية. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، نجحت سري لانكا في إدخال مادة بعنوان "فَكِّر من منطلق المساواة" في مدارس نموذجية في جميع أنحاء المقاطعات الاثنتي عشرة. وهذه المادة الجديدة تعلم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاث وسبع سنوات مهارات الذكاء الاجتماعي والعاطفي والقيم الأساسية، بما في ذلك مراعاة الاعتبارات الجنسانية والمساواة وحقوق الإنسان. ويهدف المشروع إلى وفاء سري لانكا بالتزامها المتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، عملاً بقرار الجمعية العامة ١١٣/٥٩ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ الذي أعلن بدء البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز عملية المصالحة الرامية إلى تحقيق السلام المستدام على المدى الطويل. وفي ١ آب/أغسطس ٢٠١٧، أقر مجلس الوزراء إدخال هذا البرنامج في مؤسسات التعليم قبل المدرسي في البلد.

٣٠- ويشكل التثقيف في مجال حقوق الإنسان جزءاً من تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وأفراد القوات المسلحة وموظفي السجون. ويشمل هذا التدريب تنظيم محاضرات عن الحقوق الأساسية التي يكفلها الدستور، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وقانون الإجراءات الجنائية، وحقوق المواطن، وواجبات والتزامات الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.

٣١- ولدى الجيش في سري لانكا مديرية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني مكلفة بتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لجميع الرتب. وعلاوة على ذلك، تنظم اللجنة الدولية للصليب الأحمر برامج منتظمة لتدريب أفراد الجيش السريلانكي. وتشكل حقوق الإنسان جزءاً من التدريب الأساسي لجميع المجندين الجدد في كلية الشرطة في سري لانكا، وجزءاً من امتحانات المعهد العالي لتدريب الشرطة. واتُّخذت خطوات أيضاً لتعزيز الوعي العام للقادة السياسيين بحقوق الإنسان[١٩].

رابعاً- تنفيذ التوصيات والتعهدات الطوعية

ألف- المسائل الشاملة

المساواة وعدم التمييز

التوصيات الواردة في الفقرة ١٢٨(٢٠١٢) - ٥٣

٣٢- تكفل المادة ١٢ من دستور سري لانكا الحق في المساواة وعدم التمييز. ولا توجد أي استثناءات فيما يتعلق بضمانات المساواة والمساواة في التمتع بحماية القانون بموجب المادة ١٢(١). ومع ذلك، فإن أسباب التمييز المحظورة بشكل صريح في المادة ١٢(٢) ليست حصرية.

٣٣- ويوصي التقرير النهائي المقدم من اللجنة البرلمانية الفرعية المعنية بالحقوق الأساسية بأن يشتمل الباب المتعلق بالحقوق الأساسية من دستور سري لانكا على ضمانات صريحة تكفل عدم التمييز على أساس الإعاقة والهوية الجنسانية والميل الجنسي. وعلاوة على ذلك، فإن خطة العمل الوطنية الحالية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ تلتزم بإلغاء أي أحكام تمييزية واردة في قانون العقوبات في سري لانكا.

٣٤- وتنص المادة ١٦(١) من الدستور على أن "جميع القوانين المدونة وغير المدونة صالحة ونافذة" بصرف النظر عن الباب المتعلق بالحقوق الأساسية من الدستور. بيد أن سري لانكا أوضحت أمام اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن هذه المادة لا تجيز وجود تفاوتات أو تطبيق تمييزي للقانون الجنائي أو غيره من أحكام القانون الجنائي ضد أي فرد أو جماعة بعينها. وعملاً بالمادة ٨٠(٣) من الدستور، لا يجوز حالياً إجراء مراجعة قضائية سابقة لسن التشريعات.

٣٥- وهذه الأحكام الدستورية المحددة يجري النظر فيها حالياً في سياق الإصلاح الدستوري. وأوصت لجنة الممثليات العامة المعنية بالإصلاحات الدستورية واللجنة البرلمانية الفرعية المعنية بالحقوق الأساسية بتعديل المادة ١٦(١) من الدستور، وتطبيق المراجعة القضائية للتشريعات قبل سنها. ويجري النظر في هذه التوصيات الآن من جانب اللجنة البرلمانية التوجيهية المعنية بالإصلاح الدستوري.

المصالحة والمساءلة

التوصيات الواردة في الفقرة ١٢٧(٢٠١٢) - ٨ و٩ و٢١ و٢٢ و٢٣ و٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٨ و٤٢ و٤٥ و٤٦ و٥٢ و٥٩ و٧٥ و٧٦ و٧٧ و٧٨ و٨٢ و٨٥ و٨٩

٣٦- شاركت حكومة سري لانكا في الإشراف على إصدار قراري مجلس حقوق الإنسان[٢٠] المتعلقين بتحديد الالتزامات العامة لسري لانكا في مجال تعزيز المصالحة، وضمان المساءلة عن الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أثناء النزاع المسلح، وتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. وتشكل التوصيات البناءة المقدمة من لجنة الدروس المستفادة والمصالحة جزءاً من جوهر القرارين. وكان تقرير لجنة الدروس المستفادة والمصالحة بمثابة وثيقة أساسية تمت الاستفادة منها في صياغة خطة العمل الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وينص القراران تحديداً على الالتزام بإنشاء آليات للعدالة الانتقالية تشمل المكتب المعني بالأشخاص المفقودين، ولجنة لتقصي حقائق، ومكتب تعويضات، ومحكمة خاصة توفر محامين مستقلين.

٣٧- وأنشأت سري لانكا ثلاث وكالات جديدة هي: وزارة التكامل الوطني والمصالحة، ووزارة التعايش الوطني والحوار واللغات الرسمية، ومكتب الوحدة الوطنية والمصالحة بوصفه وكالة تابعة لوزارة التكامل الوطني، وتشكل هذه الوكالات رأس الرمح في برامج بناء الوحدة والمصالحة في البلد. وبالتشاور مع وزارتين معنيتين، وضع مكتب الوحدة الوطنية والمصالحة مشروع سياسة وطنية بشأن المصالحة من خلال عملية مشاورات تستمر لمدة سنة واحدة مع عدة جهات معنية، ومن خلال مراجعة المبادرات الوطنية السابقة الرامية إلى تحقيق المصالحة، بما في ذلك تقرير لجنة الدروس المستفادة والمصالحة[٢١]. وأقر مجلس الوزراء هذه السياسة واعتمدها في

أيار/مايو ٢٠١٧[٢٢]. وبالتعاون مع وسائط الإعلام الحكومية والخاصة، وعن طريق وسائط الإعلام الاجتماعية، أطلق مكتب الوحدة الوطنية والمصالحة حملة إعلامية على نطاق البلد لتعزيز الرؤية المتمثلة في التعددية والشمول في سري لانكا.

٣٨- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أنشأت الحكومة أمانة تنسيق آليات المصالحة، في إطار مكتب رئيس الوزراء لضمان تنفيذ الالتزامات بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٣٠. وكُلّفت أمانة التنسيق بتصميم وتيسير عمل آليات الحكومة المعنية بالعدالة الانتقالية، وتقديم الدعم عن طريق مكتب الوحدة الوطنية والمصالحة لبرنامج العمل المتعلق بعدم التكرار.

٣٩- ودخلت أمانة التنسيق منذ إنشائها في شراكات مع فريق الأمم المتحدة القطري لكفالة اعتماد أفضل الممارسات الدولية في تصميم آليات المصالحة في سري لانكا. وشمل ذلك إقامة شراكات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وشعبة تحليل السياسات والشؤون العامة، والمنظمة الدولية للهجرة، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبناء على ذلك، وضعت خطة لأولويات بناء السلام من أجل دعم المجالات التي يُستند اليها في اتخاذ اجراءات في إطار خطة الحكومة للمصالحة[٢٣]. وتم إنشاء لجنة توجيهية رفيعة المستوى للمصالحة من أجل تقديم التوجيه العام لجميع الأنشطة ذات الصلة بالمصالحة وعدم التكرار في سري لانكا[٢٤].

٤٠- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، شكلت الحكومة فرقة عمل استشارية معنية بعمليات المصالحة والعدالة الانتقالية. وتتألف فرقة العمل هذه من ممثلين عن المجتمع المدني وتساعدها لجنة خبراء ولجنة ممثلين للربط بين فرقة العمل وأصحاب المصلحة المعنيين. وأجرت فرقة العمل مشاورات على نطاق البلد وتلقت أكثر من ٠٠٠ ٧ إفادة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، قدمت اللجنة تقريرها النهائي إلى الحكومة التي تعكف على دراسته في إطار عملية إعداد مشروع القانون المتعلق بإنشاء آليات العدالة الانتقالية.

٤١- واتخذت الحكومة خطوات من أجل إنشاء أربع آليات للعدالة الانتقالية عملاً بالقرار ١/٣٠. أولاً، في آب/أغسطس ٢٠١٦، سنت التشريع المتعلق بإنشاء المكتب المعني بالمفقودين. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، أصبح هذا المكتب تابعاً لوزارة التكامل الوطني والمصالحة. وثانياً، تم تعيين فريق عامل يتألف من كبار الأكاديميين ومسؤولين حكوميين وخبراء في مجال العدالة الانتقالية لصياغة التشريعات المتعلقة بآلية تقصي الحقائق[٢٥]. وثالثاً، شُكلت لجنة تقنية للتعويضات لصياغة مشروع قانون بشأن إنشاء مكتب للتعويضات. وستعرض مشاريع القوانين المتعلقة بآلية تقصي الحقائق والتعويضات على مجلس الوزراء بمجرد استكمال فحصها من جانب النائب العام للتيقن من دستوريتها. وعقب تمديد المهلة المحددة لتنفيذ القرار ١/٣٠، شكل مجلس الوزراء لجنة رفيعة المستوى لرصد التنفيذ برئاسة رئيس الوزراء.

٤٢- ويشكل الإفراج عن الأراضي الخاصة التي تحتلها القوات المسلحة أولوية رئيسية أخرى للحكومة. وقد أُفرج عن ٢٤ ٣٣٦,٢٥ هكتاراً من الأراضي الخاصة في المقاطعات الشمالية والشرقية منذ نهاية الحرب في عام ٢٠٠٩، منها ٤ ١٩٠,٥٨ هكتاراً أُفرج عنها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وهناك ما مجموعه ٦ ٠٥١,٣٦ هكتاراً من الأراضي الخاصة التي لا يزال يتعين على الجيش الإفراج عنها في المقاطعات الشمالية والشرقية.

٤٣- وفي المقاطعات الشمالية والشرقية المتضررة من النزاع، أعيد فتح المدارس بعد انتهاء النزاع في عام ٢٠٠٩. والتحق الأطفال بالمدارس، بمن فيهم الأطفال الجنود الذين جندتهم حركة نمور تحرير تاميل إيلام. وفي الوقت نفسه، ومنذ عام ٢٠٠٩، تجلس الفتيات المقاتلات السابقات اللاتي توقف تعليمهن بسبب النزاع المسلحة لأداء امتحانات نيل شهادة التعليم العام بمستوييها العادي والمتقدم[٢٦]، التي تنظمها إدارة الامتحانات في سري لانكا.

٤٤- ونظراً إلى أن ٢٣,٤ في المائة من الأسر المعيشية في المقاطعات الشمالية والشرقية تعيلها نساء، فقد أنشأت الحكومة، في آذار/مارس ٢٠١٥، اللجنة الوطنية المعنية بالأسر المعيشية التي تعيلها نساء والمركز الوطني المعني بهذه الأسر في كيلينوتشي. وقد مكنت هاتان اللجنتان الأسر المعيشية التي تعيلها نساء من الاندماج في القوة العاملة والحصول على سبل عيش مستدامة. ووافق مجلس الوزراء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ على سياسة وطنية بشأن الأسر المعيشية التي تعيلها نساء وضعتها وزارة شؤون المرأة والطفل، وذلك بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني، وتجري ترجمتها حالياً إلى خطة عمل وطنية لهذه الأسر للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩.

٤٥- وفي يوم الاحتفال بذكرى الاستقلال في عام ٢٠١٥، اعتمدت الحكومة إعلان السلام، وتعمل منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ على إدخال ممارسة ترديد النشيد الوطني باللغتين الوطنيتين (السنهالية والتاميلية). وبناء على ذلك تم ترديد النشيد الوطني باللغتين عند الاحتفال بذكرى الاستقلال في ٤ شباط/فبراير من عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧.

٤٦- واتخذت الحكومة خطوات لتعزيز إطار تقديم الرعاية النفسية - الاجتماعية للمجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاع. فعلى سبيل المثال، تعاون مكتب الوحدة الوطنية والمصالحة مع استشاريين في طب الأمراض العقلية وأخصائيين نفسانيين من أجل تنظيم حلقات عمل لـ "تدريب المدربين" في المقاطعة الشمالية[٢٧].

باء- الحقوق المدنية والسياسية

حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه

التوصيات الواردة في الفقرة ١٢٧(٢٠١٢) - ٥٤ و٧٤ و٧٩ و٨٣ و٨٤ و١١٠ والفقرة ١٢٨(٢٠١٢) - و٥٧، و٩٤؛ والتعهد الطوعي الوارد في الفقرة ٤-٩(٢٠١٣)

٤٧- تتضمن خطة العمل الوطنية للفترة ٢٠١٧ -٢٠٢١ التزاماً بإدخال إصلاحات مناسبة في الدستور السريلانكي تعترف صراحة بالحق في الحياة. ونظراً إلى أن اللجنة البرلمانية الفرعية المعنية بالحقوق الأساسية قد أوصت بإدراج الحق في الحياة في الباب المتعلق بالحقوق الأساسية من الدستور، فمن المتوقع أن تؤدي عملية الإصلاح الدستوري إلى إدراج هذا التعديل.

٤٨- واتخذت الحكومة خطوات للتحقيق في حالات القتل خارج نطاق القضاء التي وقعت في السابق. وعلى سبيل المثال، أبلغت الحكومة بعض الشهود المقيمين في الخارج الذين استدعوا للإدلاء بشهادتهم في دعاوى قضائية معلقة أنهم سيحصلون على الحد الأقصى من الضمانات عملاً بقانون مساعدة ضحايا الجرائم والشهود وحمايتهم، بما في ذلك توفير الأمن لهم من مطار

المغادرة إلى مطار الوصول. وصدر في الجريدة الرسمية في أيار/مايو ٢٠١٧ مشروع قانون لتعديل المادة ٣١ من قانون حماية الضحايا والشهود بغية تمكين الشهود من الإدلاء بشهاداتهم عن طريق الاتصال المسموع – المرئي من البعثات الدبلوماسية السريلانكية. وعلاوة على ذلك، أمرت إدارة التحقيقات الجنائية التابعة للشرطة باعتقال أحد العسكريين المشتبه في قيامه بإطلاق النار على محتجين في راثوباسوالا في أيار/مايو ٢٠١٧.

٤٩- وبموجب أمر قضائي صدر عام ١٩٧٦، ألغت سري لانكا تنفيذ أحكام الإعدام، وصوتت لصالح القرار الذي يصدر دورياً عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن وقف العمل بعقوبة الإعدام.

٥٠- ويجري وضع الصيغة النهائية لمشروع قانون جديد بشأن إدارة السجون لتعزيز كفاءة نظام السجون وتخفيف مشكلة الاكتظاظ فيها. وعُرض مشروع قانون على مجلس الوزراء، ويجري حالياً إدراج التعديلات التي اقترحتها الحكومة. وعلاوة على ذلك، اعتُمد برنامج نقل السجناء إلى مرافق بديلة من أجل الحد من اكتظاظ السجون.

٥١- كما اتخذت إدارة السجون خطوات من أجل تعميم قواعد نيلسون مانديلا وقواعد بانكوك في إدارة السجون. ويتيح سجن ويليكادا إمكانية اتصال السجناء بذويهم عن طريق الهاتف. وستتاح هذه الإمكانية في السجون الأخرى مستقبلاً. وعلاوة على ذلك، أُدخل نظام فعال لإدارة المعلومات يتيح حفظ سجلات السجناء من لحظة تسجيلهم وحتى الإفراج عنهم.

٥٢- وتتعاون حكومة سري لانكا مع لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا ولجنة الصليب الأحمر الدولية من أجل ضمان تنظيم زيارات منتظمة ومفاجئة إلى السجون، ويهدف التعاون مع هذه المؤسسات إلى الحد من الاكتظاظ في السجون.

٥٣- وعُزز حق المتهم في الحصول على المشورة القانونية من خلال لوائح صدرت عام ٢٠١٢ عن المفتش العام للشرطة[٢٨]. وتنص اللوائح على أن المحامي الذي يمثل مصالح متهم رهن الاحتجاز لدى الشرطة لديه الحق في مقابلة الضابط المسؤول عن مخفر الشرطة الذي يحتجز فيه الشخص، من أجل الوقوف على أسباب الاعتقال وتمثيل المشتبه فيه. وفي الوقت نفسه، أقر مجلس الوزراء مشروع القانون المعدَّل للإجراءات الجنائية (الأحكام الخاصة)، بهدف تحويل الأحكام الواردة في اللوائح الصادرة عن المفتش العام للشرطة إلى إطار قانوني. وسيعرض مشروع القانون على البرلمان بعد إدراج التعليقات الواردة من لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا، ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني.

٥٤- وشكل وزير العدل لجنتين خاصتين لإعادة النظر في قانون الإجراءات الجنائية وقانون العقوبات والتوصية بإجراء تعديلات متوافقة مع المعايير الدولية.

٥٥- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتخذت الحكومة قراراً سياسياً بشأن الإفراج عن جميع المحتجزين دون تهمة (بموجب قانون منع الإرهاب ولائحة الطوارئ السابقة). وبناء على ذلك، لم يكن هناك أي مشتبه فيهم قيد الاحتجاز بموجب أوامر احتجاز إداري وقت تقديم هذا التقرير، أي أن جميع المشتبه فيهم الموقوفين بموجب قانون منع الإرهاب تم وضعهم في الاحتجاز رهن المحاكمة. واتخذت تدابير بشأن سرعة الفصل في قضايا المشتبه فيهم الذين انتهى

التحقيق معهم بموجب هذه القوانين. وأنشئت محاكم عليا خاصة في كولومبو وأنورادهابورا لتسريع الفصل في القضايا المقدمة بموجب قانون منع الإرهاب ولوائح الطوارئ السابقة.

٥٦- وقررت الحكومة مراجعة وإلغاء قانون منع الإرهاب والاستعاضة عنه بتشريعات جديدة لمكافحة الإرهاب تكون متوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وبناء على ذلك، وضعت لجنة من الخبراء مشروع سياسة عامة وإطاراً قانونياً بشأن القانون المقترح لمكافحة الإرهاب، وقد حظي بموافقة مجلس الوزراء. وأثناء المداولات المتعلقة بعملية الصياغة، تم النظر في المساهمات المقدمة من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة. بيد أن هذا الإطار لا يزال يتعين استكماله وتحويله إلى مشروع قانون، وسيتاح بعد ذلك للجمهور من أجل زيادة تنقيحه.

عدم التعرض للتعذيب

التوصيات الواردة في الفقرة ١٢٨(٢٠١٢) - ٦٠ و٦١ و٦٢ و٦٣ و٧٦

٥٧- تدرك حكومة سري لانكا أن التحديات المتعلقة بمكافحة ممارسة التعذيب في البلد لا تزال قائمة. وتعتمد سياسة "عدم التسامح مطلقاً" بشأن التعذيب. وفي هذا السياق، حدثت العديد من التطورات الإيجابية خلال العامين الماضيين.

٥٨- أولاً، عُزز استقلال لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا. وكفل ذلك حصول أول مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في البلد على المجال والفرصة اللازمين للإبلاغ بدقة عن حالة حقوق الإنسان، وتمكينها، حسب الاقتضاء، من التعاون البناء مع الحكومة بغية إدخال التحسينات اللازمة. والتقارير الحالية المقدمة من اللجنة بشأن التعذيب هي نتيجة مباشرة لهذا الاستقلال.

٥٩- وثانياً، تم توفير آلية دولية تمكن ضحايا التعذيب من التماس الانتصاف. ففي ٦ آب/أغسطس ٢٠١٦، قدمت سري لانكا إعلاناً بموجب المادة ٢٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب يتيح للجنة مناهضة التعذيب تلقي ودراسة البلاغات الواردة من أفراد أو نيابة عنهم بشأن انتهاكات أحكام الاتفاقية. وبناء على ذلك، تعهدت حكومة سري لانكا بالتعاون مع اللجنة وتنفيذ توصياتها وفقاً لقوانين البلد.

٦٠- وثالثاً، أصدر الرئيس ولجنة حقوق الإنسان في سري لانكا توجيهات إلى قوات الأمن والشرطة من أجل اعتقال واحتجاز المشتبه فيهم بموجب قانون منع الإرهاب، وذلك في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٦ على التوالي. وتشمل التوجيهات على وجه التحديد حظر ممارسة التعذيب، ما يعزز الإرادة السياسية للتحقيق فيها وملاحقة المسؤولين عنها ومعاقبتهم بموجب قانون مناهضة التعذيب.

الاختفاء القسري

التوصيات الواردة في الفقرة ١٢٧(٢٠١٢) - ٣ و٤ و٦٠ والفقرة ١٢٨(٢٠١٢) - ١ و٢ و٣ و٤ و٥

٦١- اتخذت حكومة سري لانكا تدابير إيجابية للتحقيق في حالات الاختفاء التي حدثت في الماضي، وضمان عدم تكرارها في المستقبل. وأحرزت تقدماً في التحقيق في اختفاء صحفيين، بمن فيهم براغيث إكناليغودا. وقد أُلقي القبض على عدة أشخاص مشتبه فيهم وأُفرج عنهم بكفالة، ويتوقع أن تبدأ المحاكمات حالما انتهاء التحقيقات.

٦٢- وعقب التصديق على اتفاقية الحماية من الاختفاء القسري، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون يتضمن إدراج أحكام الاتفاقية في القانون المحلي، وسيعرض على البرلمان لاعتماده في أقرب وقت[٢٩].

٦٣- ونظرت حكومة سري لانكا في ١ ٦٨٨ حالة اختفاء أحالها إليها فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي. وعلاوة على ذلك، زار الفريق العامل سري لانكا في الفترة من ٩ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وأشار إلى تعاون الحكومة في إتاحة الوصول دون عقبات إلى أماكن الاحتجاز.

٦٤- وفي العديد من حالات الاختفاء، تعتقد الأسر أن الشخص المعني لا يزال على قيد الحياة. وفي هذا السياق، أدخلت الحكومة تعديلاً في عام ٢٠٠٦ على قانون تسجيل الوفيات[٣٠] (أحكام مؤقتة)، وذلك من أجل إصدار شهادات غياب بدلاً من شهادات وفاة بغية تمكين اسر المفقودين من استغلال الأراضي وسحب الأموال من الحسابات المصرفية التي تخص الشخص المفقود. ويسّر مكتب الوحدة الوطنية والمصالحة تفعيل هذه العملية، وحثّ المسجل العام للمواليد والوفيات الأسر على تقديم طلبات لإصدار شهادات الغياب.

حرية الكلام والتعبير

التوصيات الواردة في الفقرة ١٢٨(٢٠١٢) - و٢٧ و٤٩ و٨٣ و٨٧

٦٥- في آب/أغسطس ٢٠١٦، سنت الحكومة قانون الحق في المعلومات[٣١]، من أجل تعزيز حرية الكلام والتعبير، وحرية وسائط الإعلام. وبموجب هذا القانون، تلتزم جميع السلطات العامة بتعيين موظف لشؤون الإعلام يتولى تقديم المعلومات إلى الجمهور عند الطلب. وهذا القانون يدعو السلطات العامة إلى المبادرة بالإفصاح عن المعلومات من أجل النهوض بثقافة الانفتاح. وينص القانون أيضاً على إنشاء لجنة مستقلة معنية بالحق في المعلومات تكلّف بتلقي الشكاوى من المواطنين والتعامل معها. وتم تفعيل القانون في شباط/فبراير ٢٠١٧، وبدأ المواطنون الاستفادة منه في الحصول على المعلومات.

٦٦- ومن أجل استعادة حرية وسائط الإعلام، رُفعت جميع القيود المفروضة على الأخبار والمواقع الشبكية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، عقب التعليمات الرئاسية الصادرة إلى لجنة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية. وبناء على ذلك، فإن المواقع الشبكية الإخبارية، بما فيها تلك التي تنتقد الدولة، يمكنها العمل بحرية ودون قيود. وعلاوة على ذلك، رُفعت القيود المفروضة

على حرية الصحفيين، بمن فيهم الصحفيون الأجانب، فسمح لهم بزيارة المنطقتين الشمالية والشرقية.

٦٧- وتعكف سلطات إنفاذ القانون على التحقيق في الاعتداءات التي تعرض لها صحفيون في الماضي. فعلى سبيل المثال، أُعيد فتح التحقيق في جريمة قتل لاسانثا ويكريماتونغي، رئيس تحرير صحيفة "Sunday Leader" التي وقعت عام ٢٠٠٩. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، أُلقي القبض على عدة أشخاص مشتبه في صلتهم بجريمة القتل[٣٢].

حرية الفكر والضمير والدين

التوصيات الواردة في الفقرة ١٢٧(٢٠١٢) - ٥٦ و٥٧ والفقرة ١٢٨(٢٠١٢) - ٩١

٦٨- حظيت مسألة حرية الدين بالاهتمام خلال فترة ما بعد النزاع المسلح في سري لانكا، نظراً لورود ادعاءات بشأن وقوع توترات دينية في البلد. وتتضمن الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠١٢ التزاماً قوياً بإنفاذ المادة ٣(١) من القانون المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يجرم خطاب الكراهية.

٦٩- وينظم مكتب الوحدة الوطنية والمصالحة برامج للطلاب من أجل تعزيز التعايش الديني[٣٣]. وعلاوة على ذلك، أقر مجلس الوزراء سياسة وطنية بشأن المصالحة يتضمن التزامات سياساتية تتمثل في صون سيادة القانون وتعزيز التعايش بين الطوائف الدينية.

٧٠- وحدد مكتب الوحدة الوطنية والمصالحة المناطق الجغرافية المعرضة بوجه خاص إلى وقوع أعمال عنف بين الأديان، ونظم دورات تفاعلية للتدريب على كيفية تجنب النزاعات في هذه المناطق. وتم التدريب بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكان هدفه توفير الإنذار المبكر بشأن العنف الديني. وفي عام ٢٠١٦ تم تدريب أكثر من ١٢ ٠٠٠ شخص، بينهم بوذيون ومسيحيون وهندوس ومسلمون ومهنيون ورجال دين وقادة رأي وموظفون في الخدمة العامة.

٧١- وفي الوقت نفسه، قدمت الشرطة عدداً من التقارير إلى محاكم الصلح ضد أشخاص يشتبه في تورطهم في أعمال عنف وقعت في تموز/يوليه ٢٠١٤ في ألوثغاما. وسوف توجه الاتهامات ضد المشتبه فيهم استناداً إلى الأدلة الواردة في هذه التقارير.

اللغة

التوصيات الواردة في الفقرة ١٢٧(٢٠١٢) - ٥٥؛ والتعهد الطوعي الوارد في الفقرة ١٠٥(٢٠٠٨)؛ والتعهد الطوعي الوارد في الفقرة ٤-١(٢٠١٣)

٧٢- أعطت حكومة سري لانكا الأولوية لتنفيذ السياسة المتعلقة باللغة الرسمية للبلد، والخطة الوطنية العشرية لاعتماد ثلاث لغات رسمية في سري لانكا. ويعد تنفيذ هذه السياسة والخطة أمراً حيوياً لتعزيز المصالحة في البلد وكفالة الوصول الحقيقي إلى الخدمات الحكومية. وفي عام ٢٠١٦، صيغت خطة العمل الوطنية للتعايش وتحقيق الإدماج الاجتماعي[٣٤].

٧٣- واتخذت حكومة سري لانكا عدة خطوات بناءة نحو تحقيق الغايات المتصلة بالحقوق اللغوية. فاستهدفت أولاً بناء القدرات الوطنية عن طريق وضع خارطة طريق تتعلق باللغات[٣٥].

وتم إنشاء حوالي ٠٠٠ ٥ جمعية معنية باللغات/التعايش في المجتمعات المحلية وتسجيلها. وفي الوقت الحاضر، يجري تنظيم ٦٠٠ دورة لتدريس اللغات الرسمية يشارك فيها أكثر من ٠٠٠ ١٥ شخص.

٧٤- وثانياً، أطلقت الحكومة مواقع إلكترونية للتثقيف وتلقي التعليقات من الجمهور. وأنشأت مركز اتصال لتلقي شكاوى الجمهور. ويتلقى المركز، منذ تأسيسه في عام ٢٠١٢ بين١٠٠ إلى ١٥٠ مكالمة في الشهر. وأُطلق الموقع الشبكي www.bashawa.lk لإتاحة خدمات الترجمة.

٧٥- وثالثاً، سعت الحكومة إلى تحسين تقديم الخدمات على المستوى المحلي، فتم إنشاء مرافق نموذجية في مجموعة مختارة من المجالس البلدية، والمجالس الحضرية، ومراكز الشرطة، والمستشفيات العامة، و٧٢ مكتباً لتيسير التواصل باللغتين في المقاطعات ثنائية اللغة وأمانات المقاطعات. وستنشأ مرافق مماثلة في مناطق أخرى. كما يجري اتخاذ تدابير لضمان وجود ضابط مناوب لديه إلمام باللغتين في جميع مراكز الشرطة على مدار الساعة.

٧٦- وفي ٩ أيار/مايو ٢٠١٧، قرر مجلس الوزراء تزويد جميع المؤسسات العامة وشبه الحكومية والأماكن العامة بلوحات إعلامية بلغتين أو ثلاث لغات لتوجيه الجمهور. وعلاوة على ذلك، فإن التعديلات التي أدخلت مؤخراً على قانون الهيئة الوطنية لتنظيم الأدوية[٣٦] تطلب من الصيادلة استخدام اللغة التي يفضلها المريض لدى صرف الأدوية وتقديم المشورة الطبية.

جيم- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في الصحة

التعهد الطوعي الوارد في الفقرة ٩٥(٢٠٠٨)

٧٧- تعهدت سري لانكا طوعاً بالعمل على التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال مواصلة الاستثمار في الخدمات الصحية. وحققت الحكومة الغاية المتعلقة بتحصين الأطفال الشامل حيث بلغت نسبة تحصين الأطفال دون سن الثالثة ٩٨,٥ في المائة. وبلغت نسبة تحصين الأطفال في سن الخامسة من الدفتريا والتيتانوس وشلل الأطفال ٨٦,٦ في المائة. وفي الوقت نفسه، لم يتم الإبلاغ عن إصابات بشلل أطفال في سري لانكا منذ عام ١٩٩٦. وعلاوة على ذلك، انخفض معدل وفيات حديثي الولادة من ٢٢,٢ وفاة لكل ٠٠٠ ١ ولادة حيّة عام ١٩٩١ إلى ٦,٥ حالة وفاة عام ٢٠١٣.

٧٨- وبلغت نسبة الولادات بمساعدة قابلات ماهرات ٩٩,٨ في المائة عام ٢٠١٣. ووفقاً لدراسة استقصائية أجرتها وزارة الصحة بشأن رعاية التوليد في حالات الطوارئ (٢٠١٣/٢٠١٢)، فإن جميع الولادات تقريباً تجري في مؤسسات رعاية على أيدي أشخاص مدربين، وتجري ٧٠ في المائة من حالات الولادة في وحدات متخصصة.

٧٩- والخطة الوطنية الرئيسية للصحة (٢٠١٧-٢٠١٢) تعطي الأولوية لزيادة الموارد البشرية والمالية على الصعيد الوطني وفي المقاطعات. وتهدف الخطة إلى زيادة عدد القابلات في مرافق

الصحة العامة ليصبح المعدل قابلة واحدة لكل ٠٠٠ ٣ امرأة بحلول عام ٢٠١٧، وزيادة نسبة إعطاء جرعة اللقاح الثلاثي إلى نسبة ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٧.

الحق في التعليم

التعهد الطوعي الوارد في الفقرة ٩٥(٢٠٠٨)

٨٠- تعهدت سري لانكا طوعاً بالتخفيف من حدة الفقر عن طريق التعليم. وتوفر الدولة التعليم المجاني من الصف الأول إلى المستوى الجامعي، وتقدم العديد من الحوافز التي تكفل الإنصاف والمساواة في الحصول على التعليم. وفي الوقت نفسه، رُفع الحد الأدنى لسن التعليم من ١٤ إلى ١٦ عاماً بموجب اللوائح الواردة في قانون التعليم لعام ١٩٣٩[٣٧]. وبفضل ذلك، ارتفع معدل إتمام التعليم الابتدائي في سري لانكا إلى ٩٩,٥ في المائة. وبلغ معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي ٩٨,٢٦ في المائة ومعدل التسرب من هذه المرحلة ٠,٢٣ في المائة. ويبلغ معدل وصول التلاميذ إلى الصف الخامس ٩٨,٥ في المائة ومعدل وصولهم إلى الصف التاسع ٩٧,٨ في المائة. وبلغ معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي ٩٨,٥ في المائة ومعدل إكمال هذه المرحلة ٩٨,٥.

٨١- وأعدت وزارة التعليم خطة التعليم الوطنية الحالية (٢٠١٧-٢٠١٢)[٣٨]. وتؤدي المبادئ التوجيهية الملائمة للطفل لعام ٢٠٠٩[٣٩] إلى تعزيز المدارس لكي تراعي احتياجات الأطفال، وتم تجريب هذا النهج في ٠٠٥ ١ مدرسة في خمس مقاطعات. ودُمجت العناصر الأساسية لهذا النهج في سياسة التعليم الشامل للجميع التي تغطي مدارس البلد البالغ عددها ٩٠٥ ٩ مدرسة.

٨٢- ومن أجل تعزيز تجربة الطفل في المدرسة، توفر حكومة سري لانكا وجبات منتصف النهار والزي المدرسي والمواد التعليمية للتلاميذ[٤٠]. وعلاوة على ذلك، أُنشئت لجان لحماية الطفل في جميع المدارس الحكومية. وسعياً إلى تحسين التعليم باللغة التاميلية، عيّنت الحكومة ٦٣١ ٢ معلماً للتدريس بهذه اللغة في عدة مقاطعات.

الحق في المسكن

التوصيات الواردة في الفقرة ١٢٧(٢٠١٢) - ٨٨

٨٣- كشف تقييم الاحتياجات الأولية الذي أجرته الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ الحاجة إلى توفير ٠٠٥ ١٣٧ مسكن في المناطق المتأثرة بالنزاع. ويتعين على الحكومة تشييد ٠٠٠ ٦٥ من جملة هذه المساكن[٤١].

٨٤- وقد اكتمل تشييد ١٤٥ ٣٣ من مجموع المساكن التي ستُشيّد بدعم مالي من الحكومة الهندية والبالغ عددها ٠٠٠ ٤٦ مسكن. وعلاوة على ذلك، يجري تشييد ٥١٨ مسكناً للأشخاص المشردين في مانار، بدعم مالي من حكومات باكستان وكازاخستان والبحرين. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري تشييد ٠٠٠ ٣ مسكن في مولايتيفو وكيلينوتشي وباتيكالوا في إطار برنامج الإعانات المقدمة من الاتحاد الأوروبي.

٨٥- وتتولى الوزارات المختصة، من خلال الصندوق الاستئماني للتنمية البشرية، معالجة الأوضاع السكنية والأحوال المعيشية لحوالي ٠٠٠ ١٦٩ أسرة تعمل في قطاع الزارعة. ومن أجل استعادة وتحسين الحياة الكريمة للعاملين في هذا القطاع، تم وضع وتنفيذ برنامج لإنشاء مجمعات سكنية مزودة بالمياه والصرف الصحي والطرق والكهرباء والمراكز المجتمعية ومراكز تنمية الطفل والمعابد وغيرها من المرافق المشتركة. ويقوم الصندوق الاستئماني للتنمية البشرية بدعم وزارة الصناعات الزراعية في مجال إصدار سندات "حيازة" الأراضي ثم سندات ملكية للزوجين من أجل إثبات الملكية المشتركة وتحقيق المساواة الجنسانية وتمكين المرأة. وتم حتى الآن إصدار ٠٩٨ ١ سند ملكية للأسر. وفي غضون ذلك، بدأت الحكومة الهندية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ تقديم قروض مشاريع لـ ٠٠٠ ٤ أسرة في بادولا ونوارا وإيليا وهاتون. ومن المتوقع أن يكتمل المشروع في عام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، أُطلقت خطة العمل الوطنية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية لمجتمع المزارعين (٢٠٢٥-٢٠١٥) من أجل تعزيز أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية.

سبل العيش والتخفيف من حدة الفقر

التوصيات الواردة في الفقرة ١٢٧(٢٠١٢) - ٥٨ و٦٧ و١٠٠ و١٠١و١٠٢ و١٠٣ و١٠٤ و١٠٥ و١٠٦ و١٠٧ و١٠٨ و١٠٩؛ والتعهدات الطوعية الواردة في الفقرتين ٤-٦ و٤-١٦(٢٠١٣)

٨٦- يمثل التخفيف من حدة الفقر أولوية قصوى لحكومة سري لانكا. والتوجه الجديد للسياسة الاقتصادية للحكومة يضع في الاعتبار المسائل المتعلقة بالأمن الاجتماعي، والتفاوت في توزيع الدخل ومحنة القطاعات المهمشة اقتصادياً واجتماعياً والتفاوتات السائدة في مجال التنمية على مستوى المقاطعات والمناطق.

٨٧- وأعلنت الحكومة أن عام ٢٠١٧ سيكون "عام التخفيف من حدة الفقر" وقررت تشكيل لجنة تتمتع بصلاحيات كبيرة يترأسها رئيس الجمهورية وتضم رئيس الوزراء والوزراء المعنيين من أجل تنفيذ سياسة وطنية للتخفيف من حدة الفقر، وستشارك فيها جميع الوزارات ومجالس المقاطعات وهيئات قانونية وشركات والقطاع الخاص وشركاء غير حكوميين. والهدف العام من هذه السياسة هو كفالة أن تكون سري لانكا خالية من الفقر بحلول عام ٢٠٣٠[٤٢]. وفي ٤ أيار/مايو ٢٠١٧، أُطلقت "حركة غرامشاثكي الشعبية" التي تهدف إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي للمواطنين وتمكينهم من فهم حقوقهم والوفاء بواجباتهم، وسيشمل نشاطها ٠٠٠ ١٥ قرية بحلول عام ٢٠٢٠.

٨٨- واشتركت وزارة التخطيط ومكتب الوحدة الوطنية والمصالحة في وضع خطط مفصلة لبرنامج تنمية المقاطعات، وذلك بالتشاور مع مختلف الجهات المعنية[٤٣] في المقاطعات الشمالية والشرقية بغية صيانة الطرق وقنوات الري والعيادات الريفية والمدارس والمساكن وخزانات المياه.

٨٩- وهناك مبادرات أخرى في مجال سبل كسب العيش تشمل إنشاء مزارع نموذجية في كلينوتشي[٤٤] وهمبانتودا بهدف تدريب ٣٠٠ من صغار المزارعين على الاستفادة من الأراضي الجافة في زراعة الخضر والفاكهة باستخدام أساليب المحافظة على المياه والأسمدة لمضاعفة الانتاج والدخل[٤٥].

٩٠- كما قدمت هيئة إعادة التأهيل قروضاً لإقامة مشاريع أعمال حرة استفادت منها أكثر من ٠٠٠ ٦ أسرة كانت مشردة في السابق، ودفعت تعويضات لأكثر من ٠٠٠ ٦٠ أسرة، وأتاحت الفرصة لأكثر من ٠٠٠ ٤ أسرة لإقامة مشاريع أعمال حرة، علاوة على تقديم قروض إسكان لأكثر من ٥٠٠ أسرة في مناطق إعادة التوطين.

٩١- وفي الوقت نفسه، تواصل حكومة سري لانكا تجميع المعلومات الإحصائية عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بغية تحديد المسائل المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

الحق في العمل وحماية حقوق الإنسان في مكان العمل

التعهد الطوعي الوارد في الفقرة ١٩-٤(٢٠١٣)

٩٢- اتخذت حكومة سري لانكا خطوات لاعتماد تشريعات وأنظمة لضمان الصحة والسلامة المهنية والرفاه في مكان العمل، وذلك في إطار التحضير للتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٥. وتُغطى السلامة والصحة المهنية بموجب القانون رقم ٤٥ لعام ١٩٤٢ المتعلق بالمصانع، وعلاوة على ذلك تجري صياغة قانون لعرضه على مجلس الوزراء بشأن السلامة المهنية والصحة والرفاه.

٩٣- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، وضعت حكومة سري لانكا سياسة وطنية للسلامة والصحة المهنيتين[٤٦]، بهدف إنشاء نظام وطني في هذا المجال ووضع برامج لتحسين بيئة العمل.

٩٤- وعلاوة على ذلك، أُنشئ المعهد الوطني للسلامة والصحة المهنيتين في عام ٢٠٠٩ من أجل تنظيم برامج تدريب لفائدة العاملين وأصحاب العمل والنقابات والموظفين الحكوميين، وللحد من عدد الإصابات والأمراض الناجمة عن العمل.

دال- الحقوق المتعلقة بأشخاص محددين أو فئات محددة

المرأة

التوصيات الواردة في الفقرة ١٢٧(٢٠١٢) - ٢ و٦١ و٦٢ و٦٣ و٦٤ و٦٥ و٦٦ و٦٨ و٦٩ والفقرة ١٢٨(٢٠١٢) - ٥٥؛ والتعهدات الطوعية الواردة في الفقرتين ٩٨ و٩٩(٢٠٠٨)؛ والتعهدات الطوعية الواردة في الفقرات ٤-١٠ و٤-١١ و٤-١٢(٢٠١٣)

٩٥- اتخذت حكومة سري لانكا تدابير إيجابية لحماية وتعزيز حقوق المرأة. فصدقت على بروتوكول باليرمو، في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥[٤٧]. كما اعتمدت الحكومة الخطة الاستراتيجية بشأن الاتجار بالأشخاص، التي قدمتها وزارة العدل في شباط/فبراير ٢٠١٦.

٩٦- وعلاوة على ذلك، وافقت حكومة سري لانكا في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ على الإعلان بشأن الالتزام بإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع، واعترفت بأن الوقاية من العنف الجنسي في حالات النزاع أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة، وكررت تأكيد التزامها بإنهاء الإفلات من العقاب على هذه الجرائم.

٩٧- واتخذت عدة تدابير لمكافحة العنف الجنساني في سري لانكا. أولاً، تم إنشاء مكاتب شرطة خاصة بالنساء والأطفال في مخافر الشرطة تشرف عليها ضابطات شرطة، بما في ذلك في

المقاطعات الشمالية والشرقية. وتعمل في هذه المكاتب ضابطات شرطة حصلن على تدريب خاص من أجل توفير خدمات تتسم بالكفاءة والفعالية. وهذه الشبكة ترتبط أيضاً بالهيئة الوطنية لحماية الطفل. وفي الوقت نفسه، توجد في المستشفيات في المقاطعات المتضررة من النزاع مكاتب لمساعدة ضحايا العنف الجنساني.

٩٨- وثانياً، تم تزويد المكتب الخاص بالمرأة والطفل التابع للشرطة السريلانكية بخط هاتفي مباشر لتلقي الشكاوى بشأن العنف الجنساني، وتيسير الاستجابة الفورية.

٩٩- وثالثاً، تم بالتشاور مع مختلف الجهات المعنية اعتماد نظام إحالة جديد يتبع نهجاً متعدد القطاعات من أجل تحسين التصدي للعنف الجنساني والوقاية منه، وبخاصة العنف الأسري[٤٨].

١٠٠- ورابعاً، تولى فريق من الخبراء صياغة تعديلات لقانون مكافحة العنف الأسري[٤٩]، بغية تعزيز التصدي بموجب القانون للعنف الأسري. وعلاوة على ذلك، وضعت وزارة شؤون المرأة والطفل خطة عمل وطنية للتصدي للعنف الجنساني يجري تنقيحها من خلال عملية مشاورات وطنية. وفي الوقت نفسه، وافق مجلس الوزراء على إنشاء لجنة نسائية وطنية للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاك حقوق المرأة.

١٠١- وأفضت هذه التدابير إلى تيسير التحقيقات في حوادث العنف الجنساني ومقاضاة الجناة. وتتولى شرطة سري لانكا التحقيق في الحوادث المزعومة المتعلقة بالعنف الجنساني، وتقدم الأدلة إلى مكتب المدعي العام للنظر في توجيه الاتهام. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أدانت المحكمة العليا في جفنة أربعة من أفراد قوات الأمن بتهمة اغتصاب امرأة والتحرش جنسياً بأخرى في فيسفامادو. وينص قانون منع العنف الأسري على سبل انتصاف شبه قضائية تكون في شكل أوامر حماية في حالات العنف الأسري. والشرطة هي الجهة التي تتلقى في الأساس الشكاوى المتعلقة بالعنف الأسري. ولذلك يُدرّب ضباط الشرطة في مجال حقوق المرأة والعنف الجنساني، بما في ذلك العنف الأسري.

١٠٢- والتدابير الأخرى الرامية إلى النهوض بحقوق المرأة تشمل التدريب المهني للمقاتلات السابقات، والتدابير المتصلة بالوصول إلى العدالة والإصلاح التشريعي. وأُنشئت مراكز لتنسيق الشؤون الجنسانية في كل وزارة مختصة لضمان مراعاة الاعتبارات الجنسانية على جميع مستويات الإدارة وصنع السياسات.

١٠٣- وتم نشر شرطيات يتحدثن اللغة التاميلية في المقاطعات الشمالية والشرقية لتسهيل وصول المرأة إلى الهيئات المعنية بإنفاذ القانون. وعُيّن ٩٥١ شرطياً يتحدثون لغة التاميل، وأُنشئت آلية خاصة معنية بتوظيف أشخاص في الشرطة من المقاطعات الشمالية والشرقية ناطقين بلغة التاميل. وعلاوة على ذلك، عُززت الخدمات من قبيل المشورة والمساعدة القانونية وتوفير مراكز إيواء للضحايا.

١٠٤- وتتضمن خطة العمل الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ أحكاماً خاصة لإعمال الحقوق المكفولة بموجب اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة. وهي توصي بإجراء تعديلات عاجلة على القانون الجنائي والتشريعات ذات الصلة لضمان إعمال حقوق المرأة. فعلى سبيل المثال،

تتضمن الخطة مسائل إجرائية بشأن الإصلاحات القانونية المتعلقة بالإنهاء الطبي للحمل، والاغتصاب الزوجي، وقوانين الأحوال الشخصية التمييزية، والعنف الأسري.

١٠٥- وعلاوة على ذلك، اتُخذت تدابير إيجابية لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وعلى سبيل المثال، فإن القانون المتعلق بانتخابات السلطات المحلية (المعدل) رقم ١ لعام ٢٠١٦ ينص على تخصيص ٢٥ في المائة من مجموع مقاعد السلطة المحلية للنساء.

١٠٦- وبهدف حماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، تعتزم حكومة سري لانكا سن تشريعات جديدة تمشياً مع الاتفاقية[٥٠]. وعلاوة على ذلك، فإن المكتب السريلانكي للعاملين في الخارج لديه موقع شبكي لإدارة الشكاوى المتعلقة بمظالم ناجمة عن العمل في الخارج. ويمكن للمتضررين أن يقدموا شكاواهم إلى المكتب الرئيسي أو لأي من المكاتب الإقليمية المخولة سلطة استدعاء الأشخاص المعنيين، وإجراء التحقيق في الشكاوى وإنصاف المتضررين.

١٠٧- وتوجد في البعثات الدبلوماسية السريلانكية في الخارج أقسام معنية بالعمالة تتلقى الشكاوى من العمال المهاجرين مباشرة. وعند تلقي الشكاوى، تتخذ البعثات الإجراءات اللازمة حسب قوانين العمل السائدة في البلدان المستقبلة. ولهذه الأقسام علاقات رسمية وثيقة مع السلطات المحلية في البلدان المعنية تهدف إلى إيجاد تسويات للشكاوى المستلمة. وقد اتُخذت تدابير لتوعية أفراد أسر العمال المهاجرين بآلية تقديم الشكاوى.

الأطفال

التوصيات الواردة في الفقرة ١٢٧(٢٠١٢) - ٧٠ و٧١ و٧٢ و٧٣؛ والتعهد الطوعي الوارد في الفقرة ٩٧(٢٠٠٨)؛ والتعهدات الطوعية الواردة في الفقرات ٤-٨ و٤-١٣ و٤-١٩(٢٠١٣)

١٠٨- اتخذت حكومة سري لانكا تدابير إيجابية من خلال وزارة العمل والعلاقات النقابية للقضاء على عمل الأطفال، وتسريع البت في الشكاوى التي تنطوي على ادعاءات بشأن الاعتداء على الأطفال واستغلالهم. وتشمل هذه التدابير اعتماد قائمة تضم ٥١ مهنة أو ظروف عمل خطرة يُحظر استخدام الأطفال فيها. وعلاوة على ذلك، يمنع القانون استخدام أطفال دون الرابعة عشرة. وقد وافق مجلس الوزراء على السياسة الوطنية للقضاء على عمل الأطفال في سري لانكا. ويجري أيضاً إعداد خطة عمل لتنفيذ هذه السياسة.

١٠٩- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، وقّع الرئيس تعهداً مفاده "عدم التسامح مطلقاً إزاء عمل الأطفال"، وكان ذلك خلال مناسبة نُظمت لإحياء "اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال". ووزارة العمل هي الجهة الرئيسية المسؤولة عن القضاء على عمل الأطفال.

١١٠- وزاد الوعي العام فيما يتعلق بعمل الأطفال بفضل الحملات من قبيل "لا لعمل الأطفال، ونعم للتعليم الجيد"، التي نُظمت بدعم من منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٥. فعلى سبيل المثال، تم بنجاح القضاء على عمل الأطفال في مقاطعة راتنابورا التي شهدت انطلاق البرنامج الأول للمناطق الخالية من عمالة الأطفال. ويجري تطبيق تجربة راتنابورا بصورة مماثلة في جميع مقاطعات البلد البالغ عددها ٢٥ مقاطعة.

١١١- وبمساعدة من منظمة العمل الدولية، نُظمت حلقات عمل بشأن سياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء عمالة الأطفال، من أجل توعية العاملين في وسائط الإعلام والشرطيات الملحقات بالمكاتب المعنية بشؤون المرأة والطفل التابعة للشرطة.

١١٢- والشكاوى المتعلقة بعمل الأطفال التي تتلقاها الهيئة الوطنية لحماية الأطفال أو وزارة العمل بصورة مباشرة، يجري التحقيق فيها من قبل ضباط العمل في الوزارة. وأدى عمل الوزارة إلى تحقيق انخفاض كبير في عمالة الأطفال في البلد. وتشير الإحصاءات الأخيرة إلى أن الأطفال المنخرطين في العمل في البلد (٥-١٧ سنة) لا تتجاوز نسبتهم ١ في المائة.

١١٣- وأحاطت حكومة سري لانكا علماً بالتحديات الماثلة فيما يتعلق بالنظر في القضايا التي تنطوي على إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم. ويجري اتخاذ تدابير لتزويد مراكز الشرطة والمحاكم بأجهزة فيديو لضمان وجود تسجيلات مصوّرة للأدلة الرئيسية المتمثلة في إفادات الأطفال الشهود. وأُنشئت محكمة خاصة عليا في أنورادهابورا للنظر في قضايا الاعتداء على الأطفال واستغلالهم، من أجل البت على وجه السرعة في هذه الحالات.

١١٤- وعلاوة على ذلك، تعكف الحكومة على وضع اللمسات الأخيرة لمشروع قانون بشأن حماية الأطفال وإنصافهم، ويقترح مشروع القانون إلغاء المرسوم الخاص بالأطفال والشباب[٥١]، بغية الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بالمصالح الفضلى للطفل. كما يقترح إدخال تدابير حماية خاصة للأطفال المخالفين للقانون والأطفال الذين يحتاجون إلى رعاية وحماية. وفي ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أطلقت الوزارة "الشراكة الوطنية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال". والتزمت سري لانكا طوعاً بأن تكون واحدة البلدان الاثني عشر التي تتصدر "الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال"[٥٢].

الأشخاص ذوو الإعاقة

التوصيات الواردة في الفقرة ١٢٧(٢٠١٢) - ١ و٩٠؛ والتعهد الطوعي الوارد في الفقرة ١١١(٢٠٠٨)؛ والتعهد الطوعي الوارد في الفقرة ٤-١٥(٢٠١٣)

١١٥- صدقت سري لانكا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في شباط/فبراير ٢٠١٦. ويجري إعداد تشريعات تمكينية ستعرض على مجلس الوزراء للموافقة عليها بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١١٦- وهناك عدد من الوكالات التابعة للدولة، بما فيها وزارة التمكين الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، التي أصدرت أحكاماً خاصة بشأن حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على فرص العمل.

١١٧- ويقر تعميم الإدارة العامة الصادر عام ١٩٨٨[٥٣] بالحاجة إلى إجراء إيجابي لزيادة فرص العمل لهذه الشريحة، وأصدرت وزارة الإدارة العامة تعليمات إلى جميع الوزارات والإدارات والشركات تطلب منها توظيف أشخاص من ذوي الإعاقة في ٣ في المائة على الأقل من الوظائف الشاغرة في الخدمة العامة، ممن لديهم المؤهلات المطلوبة ولا تحول إعاقتهم دون أداء مهامهم.

١١٨- وتعترف السياسة الوطنية للموارد البشرية والعمالة لعام ٢٠١٢ بأن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون تحديات في الوصول إلى التعليم والتدريب المهني والعمالة وبرامج المساعدة الإنمائية. ومن ثمّ، فهي تتضمن إجراءات محددة لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على فرص العمل، وذلك على سبيل المثال عن طريق تهيئة البيئة المادية أو من خلال برامج تقديم الحوافز لأصحاب العمل.

١١٩- وأُنشأت وزارة العمل قاعدة بيانات للعمالة تهدف إلى مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على التواصل مع أصحاب العمل المحتملين. ويمكن لأي شخص من ذوي الإعاقة الوصول إلى الموقع الشبكي *www.employmentforpwds.org*، والتسجيل للبحث عن فرصة عمل.

١٢٠- وتوفر وزارة الخدمات الاجتماعية التدريب المهني المجاني في مراكز تدريب متخصصة. ويحصل المتدربون الناجحون على مجموعة أدوات ذات صلة بالمجال الذي تدربوا فيه. وعلاوة على ذلك، يمكن منح الأشخاص ذوي الإعاقة من أصحاب الدخول المتدنية مساعدة مالية تصل إلى ٢٥ ألف روبية من أجل بدء مشروع أعمال حرة، أو لدعم مشروع قائم، وذلك عن طريق الأمانة الوطنية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة.

١٢١- وصدرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ اللائحة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة (إمكانية الوصول)، بغية تعزيز إمكانية وصولهم إلى جميع المباني العامة والأماكن العامة، والأماكن التي تقدم خدمات عامة.

المشرّدون داخلياً واللاجئون

التوصيات الواردة في الفقرة ١٢٧(٢٠١٢) - ٩١ و٩٢ و٩٣ و٩٤ و٩٥ و٩٦ و٩٧ و٩٨ و٩٩؛ والتعهدات الطوعية الواردة في الفقرتين ١٠٦ و١٠٧(٢٠٠٨)؛ والتعهد الطوعي الوارد في الفقرة ٤-٤(٢٠١٣)

١٢٢- بحلول نهاية عام ٢٠١٦، تمكنت حكومة سري لانكا من إعادة توطين ما مجموعه ٢٣١ ٢٥٣ أسرة مشردة داخلياً تتألف من ٣٩٢ ٨٨٢ شخصاً في المقاطعتين الشمالية والشرقية في أماكن عيشهم الأصلية. وهناك ٣٥ مخيم إيواء في المقاطعة الشمالية تعيش فيها ٦٠٨ ١ أسرة تتألف من ٧٣٢ ٥ شخصاً. وهناك ١٧٢ أسرة أخرى تتألف من ٤٨٦ شخصاً لا يزالون يعيشون في مخيمات إيواء في المقاطعة الشرقية. وعلاوة على ذلك، هناك ٠٧٣ ١١ أسرة في المقاطعة الشمالية و٤٩٨ ١ أسرة في المقاطعة الشرقية تعيش مع أسر مضيفة، فهي لا تزال بالتالي في عداد الأسر المشردة. وهناك ٨٧٠ ٤ لاجئاً من أصل سريلانكي عادوا إلى البلد من الهند.

١٢٣- ولا يزال هناك ٠٠٠ ١٠٢ لاجئ سريلانكي يعيشون في الهند. ووفقاً للإحصاءات التي قدمتها مفوضية شؤون اللاجئين، بلغ مجموع عدد اللاجئين المعترف بهم المقيمين حالياً في سري لانكا ٦٥١ شخصاً، حتى حزيران/يونيه ٢٠١٧.

١٢٤- والتحديات الحاسمة التي تواجه الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين على المدى الطويل تشمل خطر فقدان ملكية أراضيهم لأشخاص آخرين بسبب "التقادم"[٥٤]. ولذلك،

عُدّل القانون وأصبح قانون التقادم (الأحكام الخاصة) لعام ٢٠١٦[٥٥] ينص على إعفاء المشردين بسبب أنشطة أي جماعات مسلحة من تطبيق مبدأ التقادم. وفي الوقت نفسه، صدرت لوائح بموجب قانون الوساطة (فئات المنازعات الخاصة) لعام ٢٠٠٣[٥٦]، لتيسير تسوية منازعات الأراضي. وجاء في الجريدة الرسمية أن مناطق جفنة وكيلينوتشي وترينكومالي وباتيكالوا وأنورادهابورا هي مناطق يمكن أن تعمل فيها مجالس الوساطة الخاصة لتسوية منازعات الأراضي.

١٢٥- ووضعت الوزارة المعنية[٥٧] سياسة عامة لإيجاد حلول دائمة للأشخاص المشردين والمتضررين من التشرد بسبب النزاع. وحظيت هذه السياسة بموافقة مجلس الوزراء. وهي تهدف إلى ضمان حقوق المشردين، وتعزيز التدابير الرامية إلى تلبية حاجتهم للحماية والمساعدة بشكل فوري وفي الأجلين المتوسط والطويل، بغية تيسير التوصل إلى حلول دائمة لتشردهم[٥٨].

المقاتلون السابقون

التوصيات الواردة في الفقرة ١٢٧(٢٠١٢) - ٤٨ و٤٩ و٥٠؛ والتعهد الطوعي الوارد في الفقرة ٤-٥(٢٠١٣)

١٢٦- شارك ١٥٦ ١٢ مقاتلاً سابقاً، بينهم ٥٩٤ من الأطفال المقاتلين السابقين، الذين سلموا أنفسهم لقوات الأمن بعد انتهاء النزاع في عام ٢٠٠٩، في برنامج إعادة تأهيل مدته سنة واحدة لمساعدتهم على إعادة الاندماج. وتضمنت استراتيجيات وأنشطة إعادة تأهيل الأشخاص تحسين سلامتهم البدنية والنفسية عن طريق التدريب الروحي والاجتماعي - النفسي والمتعلق بالشخصية والقيادة لمدة ستة أشهر، وأعقب ذلك فترة تدريب مهني وتقني لمدة ستة أشهر.

١٢٧- وقدمت هيئة إعادة التأهيل في سري لانكا قروضاً لإنشاء مشاريع أعمال حرة استفاد منها ٧٩٩ ١ مقاتلاً سابقاً أُعيد تأهيلهم خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣. وأُنفق مبلغ قدره ٣٠٢ مليون روبية لهذا الغرض. وفي عام ٢٠١٧، تم تدريب ٣٥٧ ٢ مقاتلاً سابقاً في إطار هذا البرنامج لتمكينهم من تقديم طلبات للحصول على قروض، ومُنح ١٦٠ من مقدمي الطلبات قروضاً بلغت قيمتها ٣٢,٦ مليون روبية من مجموع طلبات القروض البالغ عددها ٠٨٥ ١ طلباً قُدمت بتوصية من هيئة إعادة تأهيل الأشخاص والممتلكات والصناعات. كما وافق مجلس الوزراء على وضع آلية مناسبة لتوظيف ٣٥ من خريجي برنامج إعادة التأهيل في إطار برنامج توظيف الخريجين.

١٢٨- وجلس ٣٦١ من المقاتلين السابقين لامتحانات شهادة التعليم العام نجح منهم ٢١٢ شخصاً. وكان من بين الجالسين للامتحان ٦٥ من المقاتلات السابقات. وتأهل ٣٧ مقاتلاً سابقاً للالتحاق بالجامعة في عام ٢٠١٠ بعد اجتياز امتحانات شهادة التعليم العام. وكان بينهم ٢٩ من المقاتلات السابقات. وبالتالي، فقد تحقق تقدم ملحوظ في عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين، بمن فيهم الأطفال والنساء. وهناك ستة مقاتلين سابقين لا يزال يتعين إعادة تأهيلهم، وسوف يُفرج عنهم ويُعاد إدماجهم في المجتمع بعد استكمال برنامج إعادة التأهيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ومن المتوقع وجود المزيد من حالات إعادة التأهيل في ضوء الخيار الممنوح للمشتبه فيهم بموجب قانون منع الإرهاب، والمتمثل في الموافقة طوعاً على الخضوع لعملية إعادة التأهيل بدلاً من المقاضاة.

خامساً- القضايا الناشئة والدعم المقدم من المجتمع الدولي

القضايا الناشئة

١٢٩- نشأت العديد من المسائل الهامة المتعلقة بحقوق الإنسان في سري لانكا منذ جولة الاستعراض الدوري الشامل الثانية عام ٢٠١٢. أولاً، أدى البرنامج العالمي للتنمية المستدامة، الذي تتوج بتحديد أهداف التنمية المستدامة، إلى تشكيل سياسات سري لانكا في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وينطوي الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة على أهمية خاصة في هذا الصدد[٥٩].

١٣٠- وتساهم البرامج المذكورة في هذا التقرير الوطني في تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. ومن التطورات الجديرة بالذكر في هذا الصدد، القرار الذي اتخذته حكومة سري لانكا بشأن تصميم ووضع وتنفيذ سياسة واستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة وتمكين جميع الوكالات المسؤولة من متابعة ورصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ التي اعتمدتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ والغايات المرتبطة بها البالغ عددها ١٦٩ غاية. وبناء على ذلك، وافق مجلس الوزراء في تموز/يوليه ٢٠١٦ على مشروع قانون ينص على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة. وسينظر البرلمان قريباً في مشروع قانون وضعته سري لانكا بشأن التنمية المستدامة.

١٣١- وثانياً، ظهرت الحاجة إلى إجراء إصلاح دستوري في سري لانكا منذ عام ٢٠١٢. وتركز خطة الإصلاح الدستوري الحالية على إدخال تعديلات على الصلاحيات التنفيذية للرئاسة، ووضع ترتيبات هادفة لتقاسم السلطة من خلال تفويض السلطات، وتحسين النظام الانتخابي عن طريق التحول من نظام التمثيل النسبي إلى النظام المختلط. وترمي هذه الإصلاحات إلى تحسين المساءلة الديمقراطية، وتعزيز استقلال آراء المواطنين فيما يتعلق بالحكم الرشيد، وتعزيز الحق في التصويت. وتنعكس هذه الأولويات حالياً في خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

١٣٢- وثالثاً، أصبح تغير المناخ وعلاقته بحقوق الإنسان من المجالات ذات الأولوية الرئيسية لحكومة سري لانكا. ففي الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، تناول الرئيس أهمية الاستدامة البيئية. ومن ثمّ، فإن حكومة سري لانكا ملتزمة بدمج حماية وتعزيز حقوق الإنسان في سياساتها البيئية واستراتيجياتها المتعلقة بالتصدي للكوارث.

١٣٣- وعملاً بالقرارات السياساتية التي اتخذتها حكومة، انضمت سري لانكا في عام ٢٠١٥ إلى الشراكة من أجل حكومات مستنيرة، واعتمدت خطة عمل وطنية تهدف إلى تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد والشفافية وسيادة القانون ومكافحة الفساد.

التعاون والمساعدة من جانب الأمم المتحدة

التوصيات الواردة في الفقرة ١٢٧(٢٠١٢) – ٤٣ و٤٤ و٤٧، والفقرة ١٢٨(٢٠١٢) – ٤٣ و٤٤ و٤٥ و٤٦ و٤٧ و٤٨ و٥٠ و٥١ و٥٢؛ والتعهد الطوعي الوارد في الفقرة ٨٨(٢٠٠٨)؛ والتعهد الطوعي الوارد في الفقرة ٤–٧(٢٠١٣)

١٣٤- التمست حكومة سري لانكا وتلقت الدعم من المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أصبحت سري لانكا مؤهلة للحصول على دعم مالي من مرفق بناء السلام والإنعاش على المدى الطويل التابع لصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام. ومنذ ذلك الحين، أحرزت الحكومة والأمم المتحدة تقدماً في وضع وتنفيذ خطة أولويات بناء السلام. والتمست حكومة سري لانكا الدعم التقني من الأمم المتحدة في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك في مجال وضع السياسات والتشريعات. كما تعتزم التماس المساعدة التقنية في مجال جمع وتحليل البيانات المصنفة.

١٣٥- وزاد التعاون بين حكومة سري لانكا ومؤسسات وعمليات الأمم المتحدة إلى حد كبير على مدى العامين الماضيين. وعلاوة على المشاركة التاريخية في إصدار قراري مجلس حقوق الإنسان ١/٣٠ و١/٣٤، استوفت حكومة سري لانكا التزاماتها بتقديم التقارير بموجب معاهدات الأمم المتحدة، وتعاونت مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وقام مفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، زيد بن رعد الحسين، بزيارة سري لانكا في الفترة من ٦ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، كما زارها الأمين العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بدعوة من الحكومة. وعلاوة على ذلك، زار سري لانكا خلال العامين الماضيين كل من المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار؛ والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين؛ والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والمقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات؛ والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب؛ والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وجهت سري لانكا دعوة زيارة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة. وفي هذا السياق، وافقت حكومة سري لانكا على الزيارات المقبلة التي سيقوم بها المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي.

شواغل منظمات المجتمع المدني

١٣٦- أقر المشاركون في المشاورات العامة بتحسن الحالة العامة لحقوق الإنسان في سري لانكا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ومع ذلك، أُعرب عن آراء متباينة فيما يتعلق بوتيرة التقدم، ومعدل وتواتر الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومة فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

١٣٧- ومن الأولويات الرئيسية التي أُبرزت خلال المشاورات العامة: تسريع الإصلاحات الدستورية وإضافة باب بشأن تعزيز الحقوق الأساسية ينص على ما يلي: '١' حقوق محددة

مثل الحق في الحياة وعدم التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، و'٢' إمكانية التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، و'٣' إمكانية التقاضي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جهات فاعلة غير الدولة، و'٤' إنشاء محاكم إقليمية لديها صلاحية النظر في الشكاوى المتعلقة بالحقوق الأساسية؛ وتعزيز الضمانات فيما يتعلق بالإجراءات القانونية الواجبة أثناء اعتقال المشتبه فيهم والتصدي بفعالية لممارسات التعذيب والتأخير غير المبرر للتحقيق في حالات التعذيب وملاحقة المسؤولين عنها وإدانتهم؛ وإلغاء قانون منع الإرهاب والاستعاضة عنه بقانون يستوفي المعايير الدولية، واعتماد تشريعات أساسية تجرّم الاختفاء القسري؛ وتفعيل المكتب المعني بالأشخاص المختفين وتزويده بالموارد الكافية؛ وكفالة تحقيق العدالة فيما يتعلق بالانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتداء على الصحفيين.

١٣٨- وتمتد الأولويات الرئيسية أيضاً لتشمل ما يلي: منع أعمال العنف والترهيب ضد الطوائف الدينية والإثنية، وضمان فعالية مقاضاة ومعاقبة مرتكبي الانتهاكات، بما في ذلك خطاب الكراهية، والتنفيذ الفعال للقانون المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ وتعزيز الاستقلال المؤسسي للشعبة المعنية بحماية الشهود التابعة للشرطة، وتوعية الجمهور بالإجراءات وسبل الانتصاف المتاحة بموجب قانون مساعدة وحماية الضحايا والشهود؛ وتسريع الإفراج عن الأراضي الخاصة التي تسيطر عليها سلطات حكومية، بما في ذلك قوات الأمن، ومعالجة مسألة استحواذ الإدارات الحكومية على الأراضي، ولا سيما في شرق البلد؛ والتغلب على التحديات المحددة التي تواجه تنفيذ السياسات المتعلقة باللغة الرسمية للبلد: وذلك أولاً، في مجال الإدارة العامة والخدمات مثل التعليم والصحة وتقديم الوثائق باللغة التي يختارها الشخص؛ وثانياً، في مجال توظيف مهنيات ناطقات بلغة التاميل للعمل في مكاتب شؤون المرأة والطفل التابعة لمراكز الشرطة؛ والتغلب على التحديات المحددة التي تواجه المرأة، بما في ذلك الممارسات التمييزية والأحكام القانونية، وزيادة المشاركة السياسية للمرأة، وتسريع النظر في القضايا المتعلقة بالعنف ضد المرأة وإدانة الجناة، وتنفيذ المبادرات والإصلاحات المتعلقة بالفئات الضعيفة مثل الأسر التي تعيلها نساء والنساء المتأثرات بالنزاع، والمقاتلات السابقات، والمهاجرات، والنساء المنتميات إلى جماعات الأقليات العرقية والدينية، والنساء ذوات الإعاقة؛ والتغلب على التحديات المحددة التي تواجه الأطفال والمراهقين، بما في ذلك تعرضهم لعمالة الأطفال والتشرد وإدمان المخدرات.

١٣٩- وتم تحديد الأولويات المتصلة بفئات محددة مثل زيادة فرص العمل للشباب في المشاريع الإنمائية المحلية، خاصة في شرق البلد؛ والتغلب على التحديات المحددة التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة، في مجالات العمل والتعليم والوصول إلى الخدمات والمرافق الأساسية؛ والتغلب على التحديات المحددة التي تواجه مجتمعات السكان الأصليين في حماية ثقافاتهم ولغاتهم وتقاليدهم والمحافظة عليها وتأمين سبل العيش المستدامة لهم؛ والتغلب على التحديات المحددة التي تواجه المجتمعات المحلية في قطاع الزراعة، ولا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والسكن واللغة؛ والتنفيذ الفعال للسياسة العامة المتعلقة بإيجاد حلول دائمة للمشردين والأشخاص المتأثرين بالتشرد بسبب النزاع، ومعالجة القضايا التي تواجه المشردين داخلياً واللاجئين العائدين فيما يتعلق بالأراضي وأسباب العيش وفرص العمل

وضياع الوثائق؛ وتطبيق سياسة شاملة بشأن ملتمسي اللجوء والأشخاص عديمي الجنسية؛ والتثقيف الإلزامي لأطفال المدارس في مجال حقوق الإنسان.

١٤٠- وتضمن هذا التقرير، إلى أقصى حد ممكن، الشواغل الوطنية التي أثيرت أثناء تلك المشاورات. وتعرب حكومة سري لانكا عن تقديرها للتعليقات البناءة التي قدمتها الجهات المشاركة في المشاورات، ولمساهمتها في إعداد هذا التقرير الوطني. وتدرك حكومة سري لانكا التحديات المطروحة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد، وتكرر تأكيد التزامها بالإعمال الكامل لحقوق الإنسان.

Notes

1 From the Report of the Working Group on the Universal Periodic Review, 5 June 2008, (A/HRC/8/46).

2 The Chapter contains, *inter alia*, the freedom of thought, conscience and religion, the freedom from torture, the right to equality and non-discrimination, the freedom from arbitrary arrest, detention and punishment, and the freedoms of speech, assembly, association and movement.

3 *Sriyani Silva v. Iddamalgoda* [2003] 2 Sri.L.R. 63.

4 Convention Against Torture and other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (CAT) Act No. 22 of 1994.

5 Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment.

6 The International Covenant on Civil and Political Rights Act No. 56 of 2007.

7 For instance, section 5(2) of the ICCPR Act entrenches the 'best interests of the child' principle by providing: 'In all matters concerning children, whether undertaken by public or private social welfare institutions, courts, administrative authorities or legislative bodies, the best interest of the child shall be of paramount importance'.

8 From the Report of the Working Group on the Universal Periodic Review, 18 December 2012 (A/HRC/22/16).

9 Act No. 4 of 2015.

10 The Victims of Crime and Witnesses Assistance and Protection Fund.

11 The National Authority for the Protection of Victims of Crime and Witnesses.

12 The Victims of Crime and Witnesses Assistance and Protection Division.

13 Under the proposed legislation on the Rights of Persons with Disabilities, a new authority with oversight functions with respect to disability rights will be established. Moreover, a draft Bill on the International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance received the approval of Cabinet, and will be discussed in Parliament with a view to ensuring its early enactment.

14 Prevention of Terrorism (Temporary Provisions) Act No. 48 of 1979.

15 The Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination Against Women and the Convention on the Rights of the Child.

16 However, these institutional arrangements are subject to the overall accountability and effective monitoring and reporting of the MWCA as the apex body concerned with the rights of the child.

17 From the Report of the Working Group on the Universal Periodic Review (Addendum) – Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review, 21 February 2013 (A/HRC/22/16/Add.1).

18 These areas include (1) civil and political rights, (2) economic social and cultural rights, (3) prevention of torture, (4) women's rights, (5) child rights, (6) rights of migrant workers, (7) rights of internally displaced persons, (8) rights of persons with disabilities, (9) labour rights, and (10) environmental rights.

19 For instance, the Parliament of Sri Lanka and the Commonwealth Parliamentary Association hosted a Commonwealth Regional Seminar on the Role of Parliamentarians in the Promotion and Protection of Human Rights in February 2016. Members of Parliament, ministers and human rights experts from Sri Lanka and other Commonwealth countries in Asia including Bangladesh, India, Pakistan and the Maldives attended the seminar.

20 Resolutions 30/1and 34/1 titled 'Promoting reconciliation, accountability and human rights in Sri Lanka' were adopted by consensus in September 2015 and March 2017 respectively.

21 The Policy provides direction to the process of reconciliation in the country, and steers all stakeholders working on reconciliation towards a uniform and coherent approach to national reconciliation.

22 Consequent to a joint Cabinet Memorandum submitted by the President as the Minister of National Integration and Reconciliation, and the Minister of National Co-existence, Dialogue and Official Languages.

[23] The SCRM is currently engaged with the UN in finalising the monitoring and evaluation components of the Plan in addition to finalising the concept notes which have been developed in close coordination with key government stakeholders and UN agencies.

[24] The Chairperson of ONUR, former President Chandrika Bandaranaike Kumaratunga, chairs this Committee, and the Secretary General of the SCRM serves as the convenor of the Committee.

[25] The recommendations of the abovementioned CTF were fully considered in the drafting process.

[26] General Certificate of Education (GCE) Ordinary Level (O/L) and Advance Level (A/L) examinations.

[27] The workshops aim to train over 1,000 Development Officers in the provision of support to traumatised individuals in their respective communities.

[28] Under section 55 of the Police Ordinance, No. 16 of 1865.

[29] The Bill proposes to criminalise enforced disappearance, and to provide the families of victims with effective remedies to obtain compensation and to seek information on the whereabouts of victims.

[30] Act No. 19 of 2010.

[31] Act No. 12 of 2016.

[32] A Cabinet Sub-Committee to grant relief to media personnel who were harassed or attacked during 2005-2015 called for appeals until 1 May 2017.

[33] In 2016, 133 cultural and religious festivals were celebrated on a multi-cultural basis, with the participation of over 47,500 students in 1,009 schools in 21 districts. Similar multi-cultural and multi-religious festivals will be celebrated in 2017 to ensure that children of different ethnic and religious backgrounds appreciate the values and customs of their compatriots.

[34] The Plan was prepared to allow inclusive and sustainable peace and development, co-existence and reconciliation through the three pillars of ethics, education and empowerment.

[35] The Ministry of National Co-existence, Dialogue and Official Languages has completed conversational workshops for secretaries of ministries, district secretariats (25 districts) and divisional secretariats (331 divisions) and for heads of the local government institutions.

[36] Section 120 (5) of No. 5 of 2015 provides: 'The Pharmacist shall when dispensing the medicine, medical device or borderline product provide the customer with a description of such medicine, medical device or borderline product, in the language requested for by such customer.'

[37] Education Ordinance, No. 31 of 1939.

[38] The Plan was formulated in consultation with national level education agencies and the Provincial Education Authorities (PEAs). It is a comprehensive plan based on national education policies, international commitments, government policy declarations on education, and the concerns of PEAs.

[39] Ministry of Education developed the Child Friendly Guidelines in collaboration with the Australian Government and UNICEF.

[40] The Ministry of Education allocates 10% of its budget for subsidies to provide free textbooks to all students from grade 1 to grade 11. Furthermore, vouchers for school uniform material are provided to all students. 72,480 bursaries are meanwhile provided to children of low-income families to enhance access to secondary education. Additionally, school nutrition programmes are implemented in approximately 8,023 focus schools in underprivileged areas.

[41] Budgetary provisions have been allocated to construct 8,000 housing units in the Northern and Eastern provinces to meet the immediate and urgent requirements. Further, 1,000 partially damaged houses will be repaired in the Northern and the Eastern provinces. This programme will provide IDPs and refugee returnees with affordable and appropriate housing solutions with social infrastructure and livelihood protection.

[42] Accordingly, a Bureau directly under the President has been established to coordinate the state and private sectors as well as the public in the reduction of poverty and in the implementation of a community-driven collaborative rural development approach.

[43] The plans were drafted in consultation with the district secretaries, development agencies and community leaders.

[44] The model farm in Kilinochchi is under the supervision of the University of Jaffna and the Hambantota farm is under the supervision of the University of Ruhuna.

[45] Additionally, the Ministry of Rural Economy has developed projects to support livestock farming, which plays a major role in alleviating poverty and increasing the nutritional level of rural communities. Several livestock projects are being implemented island-wide, in collaboration with the Provincial Department of Animal Production and Health, to promote and upgrade dairy, goat, sheep, swine and poultry farming. The GOSL has also played a facilitating role by establishing livestock farmer training centres in Kilinochchi and Vavuniya in the Northern Province and at Uppuveli and Batticaloa in the Eastern Province.

[46] The Plan was prepared by the Ministry of Labour in collaboration with the Ministry of Health. The policy applies to all sectors including agriculture, industry, construction, tourism and transport.

[47] The Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons Especially Women and Children (Palermo Protocol).

[48] Meetings were held with law enforcement officers, medical personnel, health care workers, village leaders and representatives from schools to review the GBV response mechanisms.

[49] Prevention of Domestic Violence Act No. 34 of 2005.

[50] International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families. New legislation titled Sri Lanka Employment Migration Authority Act seeks to set up an authority on Migration that would provide a more expanded role for the SLBFE. The new legislation would provide for the establishment of a National Chamber of Licensed Foreign Employment Agencies and the setting up of a Foreign Employment Promotion Fund.

[51] Children and Young Persons Ordinance, Act No. 48 of 1939.

[52] As a Pathfinder Country, Sri Lanka has pledged to develop and implement a new strategy in line with the SDG 2030 agenda in order to deliver the vision of a world where all children grow up free from violence and exploitation.

[53] Public Administration Circular No. 27/88 of 18 August 1988.

[54] The loss of legal entitlement to one's land due to the adverse possession of such land by another party over a period of ten years.

[55] Act No. 5 of 2016.

[56] Act No. 21 of 2003.

[57] The Ministry of Prison Reforms, Rehabilitation, Resettlement and Hindu Religious Affairs.

[58] The Policy delineates the roles and responsibilities of relevant government institutions and their national and international partners, describes the challenges that must be addressed as a matter of urgency, sets out a process for monitoring implementation of the Policy, and provides for redress through grievance mechanisms.

[59] SDG 16 is relevant, as it aims to 'promote peaceful and inclusive societies for sustainable development, provide access to justice for all and build effective, accountable and inclusive institutions at all levels.' The SDG contains targets specifically relevant to human rights, such as: (a) Ensuring public access to information and protecting fundamental freedoms, in accordance with national legislation and international agreements; and (b) Strengthening relevant national institutions, including through international cooperation, for building capacity at all levels, in particular in developing countries, to prevent violence and combat terrorism and crime.